

اجتماع ICANN82 | منتدى المجتمع – جلسة مشتركة: مجلس إدارة ICANN ومجموعة أصحاب المصلحة التجارية
الثلاثاء، الموافق 11 مارس/أذار 2025 - من الساعة 16:30 إلى 17:30 بتوقيت المحيط الهادئ

ويندي بروفيت

يرجى العلم بأن هذه الجلسة مسجلة وتخضع لمعايير السلوك المتوقعة وسياسة مكافحة التحرش لدى مجتمع مؤسسة ICANN. هذا اجتماع ما بين مجموعة أصحاب المصلحة التجارية CSG ومجلس الإدارة، ومن ثم لن نتلقى أسئلة من الجمهور. ستتضمن الترجمة الفورية لهذه الجلسة الإنجليزية والفرنسية والإسبانية. ويرجى التكرم بذكر اسمك للعلم وإثبات ذلك في محضر الجلسة مع تحديد اللغة، إذا كنت ستحدث بلغة أخرى غير الإنجليزية، ويرجى التحدث بوتيرة معقولة.

ونرحب باستخدام الجميع لمربع الدردشة. ويرجى ملاحظة أن الدردشة الخاصة غير ممكنة إلا بين أعضاء اللجنة بتنسيق نوات Zoom عبر الويب. أي رسائل يرسلها أي عضو في اللجنة أو مشارك عادي إلى مشارك عادي آخر سيرها أيضًا مضيفو الجلسة والمضيفون المشاركون وأعضاء اللجنة الآخرون. وسوف أحيل الكلمة الآن إلى رئيس مجلس إدارة ICANN، تريبيتي سينها.

تريبيتي سينها

شكرًا ويندي. مرحبًا بالجميع في الجلسة المشتركة بين مجموعة أصحاب المصلحة التجارية ومجلس الإدارة. هذا هو اجتماعنا الأخير لهذا اليوم، ونتمنى أن يكون لدينا جميعًا ما يكفي من الطاقة لإجراء حوار فعال حقًا لأننا قد عقدنا اجتماعات رائعة بالفعل طوال اليوم. إذن سوف يقوم زميلي كريس باكريدج بإدارة هذه الجلسة، وسوف أحيل الكلمة إلى كريس.

كريس باكريدج

شكرًا جزيلاً لك، تريبيتي. أتمنى أن يشجعنا ذلك على إدراج بعض الموضوعات الخلافية في النقاش. شكرًا لكم جميعًا. من الراجع أن نكون هنا ونتحدث نحن في مجلس الإدارة

مع مجموعة أصحاب المصلحة التجارية في دار الأطراف غير المتعاقدة. وسوف يقوم ماسون كولي بتنسيق هذه الجلسة معي، ويساعد في توجيه الأشياء فيها.

ولدينا عدد من الأسئلة التي وردت إلى مجلس الإدارة من مجموعة أصحاب المصلحة التجارية، ولدينا سؤال بعد ذلك أيضًا طرحه مجلس الإدارة على مجموعة أصحاب المصلحة. لكنني أعتقد أنني سوف أبدأ بالأسئلة المقدمة من مجموعة أصحاب المصلحة التجارية. ماسون، إليك الكلمة.

ماسون كول

شكرًا لك، كريس. شكرًا لك، تريتي. أنا ماسون كول، رئيس مجموعة أصحاب المصلحة التجارية. وأنه لمن دواعي سروري أن أكون مع مجلس الإدارة. أشكركم مرة أخرى على إتاحة الفرصة لي بالتحدث إلى مجلس الإدارة بصفتنا مجموعة أصحاب المصلحة التجارية. كريس محق. ولدينا عدد من الموضوعات التي سوف أقوم بتغطيتها. أولها يتناول توجيه أمن الشبكات والمعلومات NIS2. وتلك المناقشة سوف يقودها جون ماكيلوين ودائرة الملكية الفكرية. ولدينا موضوع آخر يتناول موقف معايير إنشاء سجلات إنترنت إقليمية جديدة ICP-2. وسوف نتناول دائرة مزودي خدمات الإنترنت والاتصال ISPCP وفيليب فوكوارت هذا الموضوع. وبعد ذلك سوف نتحدث حول الموضوع المفضل لدى دائرة الأعمال، ألا وهو انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS. وسوف أبدأ أنا هذا الموضوع وبعد ذلك سوف نتناول سؤال مجلس الإدارة الموجه إلى مجموعة أصحاب المصلحة التجارية. فهلا أذنتم لي، سوف أحيل الكلمة الآن إلى جون.

جون ماكيلوين

شكرًا لك، ميسون. أنا جون ماكيلوين للعلم وإثبات ذلك في محضر الجلسة. لتوفير بعض المعلومات حول الموضوع، فهذه بعض نقاط التحدث التي طرحته دائرة الملكية الفكرية IPC حول توجيه أمن الشبكات والمعلومات NIS2. لكن وفقًا لما يمكنكم تخليه، فقد أقرت دائرة الملكية الفكرية منذ أمد بأهمية جمع وتوثيق دقة بيانات WHOIS، وإتاحة تلك البيانات، بما في ذلك البيانات الشخصية ردًا على طلبات الوصول المشروعة إلى تلك البيانات مما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية والانتهاكات وغيرها من الأنشطة غير المشروعة مثل الجريمة الإلكترونية. تجسد المادة 28 في توجيه أمن الشبكات والمعلومات NIS2 جميع هذه المشكلات وتفرض التزامات فيما يخص تلك المشكلات. وبالطبع، وفقًا لما

ذكرته لكم، فإن دائرة الملكية الفكرية تدعم كلاً من المادة 28 وتنفيذها القوي في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، حيث تم تنفيذ ذلك مؤخراً من جانب بلجيكا.

كما يوفر توجيه أمن الشبكات والمعلومات NIS2 أساساً قانونياً لطالبي الوصول المشروع بالحصول على المعلومات من أجل محاربة الجريمة الإلكترونية. وفي حين أن توجيه أمن الشبكات والمعلومات NIS2 قيد التحول الآن إلى قانون دولي، ما يزال قانوناً فاعلاً في الاتحاد الأوروبي، ويجب على مجتمع ICANN صياغة سياساته مع وضع هذا الأمر في الحسبان. وعلى وجه الخصوص، سياسة بيانات خدمات دليل التسجيل، RDAP، فإننا نرى تداخلاً مع خدمة طلب بيانات التسجيل ونموذج SSAT، بالإضافة إلى PPSSAI.

ويجب مراجعة كل ذلك بحيث يمكن أن يكون متسقاً مع المادة 28، مع تسهيل الامتثال مع الأطراف المتعاقدة وفيما بينها. إذن فإن المسألة بعدنذ هي، كيف سيدعم مجلس الإدارة تنفيذ المتطلبات الخاصة بالتوجيه والتي تعتبر في الوقت الحالي جزءاً من ممارسات الأطراف المتعاقدة؟ مرة أخرى، الدقة والتوثيق وجميع تلك السياسات ذات الصلة بالوصول إلى بيانات التسجيل. شكرًا.

كريس باكريدج

حسنًا. شكرًا جزيلاً لك، جون. معكم هنا مرة أخرى كريس باكريدج. وسوف أتناول الكلمة من أجل الرد على هذا بالنيابة عن مجلس الإدارة. وعلى هذا النحو، فقد كنت أحصل على التحديثات والإحاطات من زملائي في المنظمة حول أحدث حالة لتوجيه أمن الشبكات والمعلومات NIS2. أعتقد أن هذا من الموضوعات التي أجرينا بعض المناقشات المتعمقة حقًا في المجتمع حولها منذ آخر 18 شهرًا منذ أن انضمت إلى مجلس الإدارة. وأعتقد أنه في ذلك الاجتماع المنعقد في هامبورغ، فقد أجرينا جلسة مثمرة للغاية حول توجيه أمن الشبكات والمعلومات NIS2. كما أجرينا مناقشات منذ ذلك الحين أيضًا. فهذا بالتأكيد من الأشياء التي نتابعها بقدر كبير من الاهتمام.

وكما تعلمون، فهو في مرحلة التنفيذ حاليًا. لقد مر الموعد النهائي لتحويل التوجيهات إلى تشريعات دولية في أكتوبر/تشرين الأول. ولكن وفقًا لمعرفة ICANN، ووفقًا لما أفهمه، فإن 10 دول فقط أعضاء في الاتحاد الأوروبي قد حولوا توجيهات أمن نظام الشبكات والمعلومات تلك سواء بالكامل أو جزئيًا إلى قانون دولي في تلك المرحلة. وفي حين أننا

نشهد بعض الحيدود في التنفيذ في المستوى الدولي، بما في ذلك ومن وجهة نظري الخاصة بعض ما يدور حول متطلبات الوصول المشروع، لكننا لم نلاحظ انحرافات كبيرة عن نص توجيه أمن الشبكات والمعلومات NIS2 فيما يخص متطلبات الدقة والتوثيق.

ومن ثم فإننا ننتظر بالتأكيد رؤية الطريقة التي ستتم بها القوانين الدولية فيما يخص بقية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وما إن كانت هناك متطلبات تقتضي تغييرات في علاقة ICANN والسياسات مع الأطراف المتعاقدة. ولكن لدينا بالتأكيد، لدينا ICANN وقد تواصلت في السابق مع مجموعة عمل تنسيق أمن الشبكات والمعلومات فيما يخص المادة 828، وقد أوضحنا سياسات ICANN الحالية والمقبلة فيما يخص تلك المادة. ويبدو أن سياسات ICANN على ما هي عليه متسقة مع المتطلبات الخاصة بنص التوجيه.

ونحن نرى أن أطر العمل القانونية ما تزال تتطور، ومن الواضح أن الأطراف المتعاقدة بحاجة إلى الامتثال لجميع القوانين السارية والمتطلبات القانونية. ولكن بدون صراع مباشر في سياسات ICANN، فنحن لا نرى أي حاجة مباشرة لإجراء تغييرات على سياسات ICANN نفسها. ولكن مع هذا القول، وبصرف النظر عن التشريع الحالي، يمكن لمجتمع ICANN دائماً أن يستكشف التغييرات المحتملة على السياسات إذا كانت هناك ضرورة لذلك. ومن الواضح أن مجلس الإدارة مؤيد تماماً لتلك الأنواع من المناقشات. وبالتأكيد خلال الأسبوع الحالي، وحتى في الجلسة الأخيرة المنعقدة مع اللجنة الاستشارية الحكومية GAC، فقد أجرينا مناقشات حول قضايا الدقة والتوثيق. ومن ثم أعتقد أننا سوف نشهد المزيد من المناقشات حول تلك المسألة، ولكن في الوقت الحالي، أعتقد أن هذا هو الوضع الحالي.

جون ماكيلوين

شكراً. إذن إليكم متابعة سريعة في رأيي، وهو يتعلق في حقيقة الأمر بالسؤال المطروح من مجلس الإدارة إلى مجموعة أصحاب المصلحة التجارية، في أننا نعتقد بأن هناك فرصة بأن قواعد توجيه أمن الشبكات والمعلومات NIS2 والانظمة والقوانين أو أيًا يكن سوف تقتضي إجراء بعض المراجعات على السياسات. أعني، أنه ينبغي علينا استباق هذا الأمر. إذن نحن لا نريد أن يكون رد فعلنا على ذلك بعد أن يتم سنه. وحتى إن لم يكن توجيه أمن الشبكات والمعلومات NIS2 بحاجة إلى إجراء تغييرات، فإنه من قبيل أفضل الممارسات.

فاسمحوا لنا ببدء الحديث وعلى الأقل استباق هذه المشكلة المحتملة بحيث لا نؤخذ على حين غرة وأن يكون لدينا تأثير تشريعي في تلك الناحية هو ما لدينا من تفكير. شكرًا.

كريس باكريدج

نعم، شكرًا لك، جون. وكما أقول، أعتقد أنني أتناول هذا الأمر بالكامل إلى مجلس الإدارة. أعتقد أنني في مجلس الإدارة أولي اهتمامًا بشكل مؤكد. وحسب السؤال بأنه يمكننا ربما التوغل أكثر في الأمر فيما بعد، فهذا التداخل أو نقطة التماس بين التشريع الوطني والإقليمي والفوق وطني وسياسة ICANN بدأت تتحول بالتأكيد إلى شيء ملموس شيئًا فشيئًا ويجب أن تخضع للتفاوض وللفهم وللتطوير.

إذن فإنني على يقين من أن المناقشات أو التشريع الذي سوف يأتي من الاتحاد الأوروبي له تأثيره على المناقشات الجارية في مجتمع ICANN. ويجب أن ننظر في ضمان أن نموذج أصحاب المصلحة المتعددين الخاص بنا أو تطوير السياسات القائم على أصحاب المصلحة المتعددين له القدرة على الرد والاستجابة والصمود أمام تلك التفاعلات مع التشريع.

حسنًا. نعم من فضلك.

جون ماكيلوين

شكرًا. حسنًا، شكرًا لك، جون، على قيادة النقاش في تلك المسألة. أعتقد أنه يمكننا الانتقال إلى السؤال الثاني الآن. إذن إليك الكلمة، فيليب.

مايسون كول

بالتأكيد. شكرًا. شكرًا لك، مايسون. أنا فيليب فوكوارت رئيس دائرة مزودي خدمات الإنترنت والاتصال ISPCP. إذن فقد تمت كتابة ذلك قبل الأسبوع التحضيري. فتحملوني. لقد أجرينا ما يشبه المناقشة خلال الأسبوع التحضيري. وأود الإشارة أيضًا إلى أننا ناقشنا هذا الأمر إلى حد ما أيضًا بنسبة 25% من منظمة الدعم/اللجنة الاستشارية صباح اليوم

فيليب فوكوارت

في جلستنا. وقد تشرفنا بأن يكون لدينا هذا. ولكن وضع هذا الأمر في الاعتبار وحقيقة أن الصياغة ربما تكون مفاجئة أكثر منها متعمدة.

وبذلك القول، ومع وضع سياسة تنسيق الإنترنت ICP-2 في الحسبان، فإننا نصمم بشكل عام نظامًا مع وضع الحالة الاسمية في الحسبان ونقوم باختبار ذلك في مقابل المعضلات. ويبدو أن الطريقة المصممة بها اليوم مناسبة بالتأكيد في الحالات التي يجب علينا فيها إقرار بديل - لسجل الإنترنت الإقليمي المقرر بناؤه بطريقة ودية. لكن بالإضافة إلى ذلك، فقد اعتقدنا أن ذلك سوف يكون في نفس النقطة، وأنا أؤمن أن السؤال هو متى وعلى أي شيء على وجه التحديد، لكن على الأقل من منظور قانوني، سواء كان من الممكن رفض ذلك أم لا، على سبيل المثال، إلخ.

ولاختبار السياسة في مقابل موقف تكون فيه مجموعة من الأطراف والشركات على سبيل المثال غير راضية عن قرار من جانب سجل إنترنت إقليمي، فيجب لم الشمل في مرحلة ما واستخدام السياسة من أجل التوصل إلى قرار ومساءلة أو رفض ذلك القرار. وأنا أقول بأن هذا الأمر ليس غير وراود الحدوث بالكامل. إذن أعتقد أن سؤالنا هو، عندما يحين الوقت، ونحن نقدر أن هناك مراجعة جارية في الوقت الحالي، فكيف لمجلس الإدارة أن يتعامل مع هذا الأمر، بما في ذلك من المنظور القانوني، سواء كان هذا هو نوع الأشياء التي سوف يتم الاختبار في مقابلها أم لا؟ حتى أننا لا نطالب بأن يتم هذا الأمر أمام الجماهير، في رأيي. لكنني نعتقد بالتأكيد بأن هذا هو نوع الأشياء التي يجب الانتهاء منها في المستقبل. شكرًا.

جون ماكيلوين

شكرًا لك، فيليب. وأعتقد أن كريستيان كوفمان سوف يجيب عن هذا السؤال.

كريستيان كوفمان

شكرًا. في البداية، وبما أنني شخص مهتم بالأرقام، فإنني مسرور بالاهتمام بالمفاجئ بعالمنا. فشكرًا جزيلاً لكم على ذلك. وإذا لم يكن لديكم مانع، فسوف أعود خطوة للوراء لوضح هذا في نصابه الصحيح. إذن سياسة تنسيق الإنترنت ICP-2 عبارة عن مستند نستخدمه من أجل إنشاء سجلات إنترنت إقليمية جديدة. وقد استخدمناه مرتان. حيث استخدمناه من أجل سجل عناوين الإنترنت لأمريكا اللاتينية والكاريبي LACNIC في عام

2002 ولمركز معلومات الشبكة الإفريقية AfriNIC في 2005. وعندما يتطرق الأمر إلى الأولويات، فإننا لم نشهد المستند إلى الآن. وهو مكتوب في الوقت الحالي، وسوف يصدر في نهاية شهر مايو/أيار، وبعد ذلك يتم نشره من خلال منظمة الدعم/اللجنة الاستشارية. ومعنا بعد ذلك للمرة الأولى فكرة ما يعنيه ذلك على وجه التحديد وكيف يبدو ذلك.

ومن ثم عندما نتحدث حول الأولويات، أعتقد أنها سوف تصدر عن أي صياغة تأتي في الوثيقة الجديدة، وبعد ذلك سوف نستجيب لذلك. وعندما نتحدث عن مسألة التلاعب والاستحواذ، فإنني غير قلق لمجموعة من الأسباب. رقم واحد، أن هناك استطلاع مطروح للتشاور العام من موقع ICANN، وقد تحدثوا حول المبادئ الإرشادية. وقد كان هناك 24 منها، وكان مكافحة الاستحواذ واحدًا منها. ومن ثم كان من الواضح دائمًا أنه إذا كانت لديك سياسة من ذلك النوع، فيجب أن تكون حريصًا حيال ما تقوم به بحيث لا يتم التلاعب به.

وليس لدينا مخطط ألعاب حديث حول كيفية التحقق من الأمر لأن لدينا نظرة على الصياغة، إلا أن كلاً من منظمة الدعم/اللجنة الاستشارية وبنفس قدر مجلس الإدارة على دراية بأن الاستحواذ يمثل مشكلة، ومن ثم سوف يتم وضع ذلك في الحساب عندما نقوم باستعراض المستند والنظر في ذلك. ولقد تحدثت حول الشركات. وأعود وأكرر مرة أخرى، أنه ليست لدينا فكرة عن ما ستكون عليه الوثيقة الجديدة، إلا أن الوثيقة الحالية تتحدث حول المجتمع على أساس قاري وأنه يجب أن يجتمعوا من أجل تشكيل سجل إنترنت إقليمية جديد.

لا بأس، هذا الأمر إلى حد ما غير جاد، لكن هذا يوضح لنا بالفعل وبشكل أساسي أن هذه ليست مجموعة من الشركات. بالتأكيد إن لم تريدون الحديث حول ذلك، وفي الوقت الحالي فإن الأمر يستند إلى الجانب الجغرافي. إذن الأمر ليس كذلك لصالح الدفع والجدال، على جميع عمالقة الحوسبة السحابية التجمع على أساس عالمي أو شيء من هذا القبيل. وفي الوقت الحالي، فهي قائمة على أساس جغرافي، وحتى في ذلك الوقت، فإنها تتحدث حول المجتمع. ومن ثم، سوف يتوجب الحصول على اللاعبين السابقين في المنظمة والاجتماع وتشكيل واحدة جديدة أو تقديم الرأي حيال الأمر. إذن الشركات الفردية على سبيل المثال، بصرف النظر عن مدى ثرائها أو مدى تأثيرها، لن تقوم بمنعها. ومن ثم أعتقد أن جزءًا من الاستحواذ، أنا متحير نسبيًا. لكن عندها، فإنني لم أر الصياغة الجديدة.

فيليب فوكوارت

شكرًا لك، كريستيان كوفمان. نعم، فكل ذلك منطقي. أعتقد أنه وكما قلتم فإنه يجب علينا الاطلاع على النص، كأني أحد. أعتقد أن أحد الأسئلة يتمثل في السؤال عن المقدار، أو ما مقدار ومدى تفسير تلك الفكرة الخاصة بالمجتمع، إلخ؟

أعتقد أن ما كنا نطلبه على وجه التحديد أن نختبر في مقابل ما إن كان هذا الأمر معقولاً في تنفيذه، وما إن كان هناك مدى في تفسيره، وما إن كان من الممكن الطعن عليه باستخدام هذا الأمر. نريد فقط أن نكون في مأمن، ربما فيما يخص النقطة التي أثيرتها من قبل، أحد الأسباب وراء طرحنا لهذه الأسئلة هو أنه، وكما قلتم، حقيقة أن هناك سياسة تتناول ما يتعلق بهذا وسوف يتم طرحها على مجلس الإدارة بالإضافة إلى مراجعة لشيء هام للغاية وليس بذلك الشبوع. هل هذا في رأيي، السبب الذي يدعونا لطرح هذه الأسئلة.

كريستيان كوفمان

نعم، لا، كما أن الأسئلة معقولة ومنصفة للغاية. شكرًا لك، سكوت. تنتبأ العملية بمجموعة من دورات التعقيبات والآراء. فعندما نحصل على المستند في شهر مايو/أيار، سوف نناقشه في واحدة من ورش عمل مجلس الإدارة ونحدث حول ذلك. وبعد ذلك، لست وحدي، ولكن أيضًا المجتمعات، ووفقًا لما قلت لكم، سجل الإنترنت الإقليمي ومجتمع ICANN يمكن أن يقدم التعقيبات والآراء. وأنا أفترض أننا عندما ننظر نحن مجلس الإدارة في ذلك الأمر ونختبره من أجل مكافحة الاستحواذ، ويكون الأمر غامضًا للغاية، أو تافه للغاية أو يحتاج المزيد من التفسير والشرح لأن من المفترض بنا أن نكون نحن من يقوم بالمصادقة عليه. وبعد ذلك سوف نقدم التعقيبات والآراء على ذلك.

وقد أتاحت لمنظمة الدعم/اللجنة الاستشارية في حدود شهر سبتمبر/أيلول أو أكتوبر/تشرين الأول، لا في حقيقة الأمر في أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول بعض الوقت أيضًا من أجل إعادة كتابة ذلك أو تهيئته من أجل التغييرات إذا كانوا يريدون ذلك. فإذا لم تكن الصياغة قوية بما يكفي أو أيًا يكن، فهنا بنا نقوم بصياغته، وبعد ذلك ثمة فرصة من أجل المراجعة الحقيقية ذلك والرد عليه. وإليك نقطة أخيرة، عندما يتم طرح هذه المسألة للمشاورات العامة أيضًا في حقيقة الأمر فيمكنكم أو يمكننا نحن الحاضرين هنا في مجموعتنا النظر في هذه المسألة. فإذا كان لديكم رأي بأنه غير دقيق بما يكفي أو يمكن أن يقع فريسة للاستحواذ أو أي جانب آخر، فإننا نرحب بتعقيباتكم وآرائكم كثيرًا أيضًا.

فيليب فوكوارت

شكراً، سوف نقوم بذلك. كان هذا مفيداً جداً. شكراً جزيلاً. إننا نعمل وبشكل واضح عن قرب مع منظمة الدعم/اللجنة الاستشارية من أجل التأكيد التالي على تلك الوثيقة، وسوف نتطلع إلى مراجعة نهائية أخيرة من جانب المجتمع. رائع، شكراً جزيلاً.

كريستيان كوفمان

شكراً.

مايسون كول

نعم لقد كنت أقول أنا وكريس أن الساعة الآن أصبحت 16:48 وقد قمنا بالفعل بتغطية موضوعين. وما زلنا في وقت مبكر للغاية في جدول الأعمال. ومن ثم هل يمكننا المتابعة إلى الموضوع الثالث؟

حسنًا، كما ترون معروضًا على الشاشة، فإن مجموعة أصحاب المصلحة التجارية CSG أو نحن قد بدأنا في مناقشة في اجتماع إسطنبول حول تطوير بعض الأدوات الإضافية للتعامل مع انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS. وقد قامت مجموعة أصحاب المصلحة التجارية CSG بتطوير ما نعتقد أو نأمل على الأقل أن أصدقائنا في دار الأطراف المتعاقدة سوف يعتقدون أنه أدوات قابلة للتنفيذ ولا تكون معطلة أو مراوغة بشكل كبير للأعمال الخاصة بهم، ولكن تظل نافعة بما يكفي من أجل المساعدة في التعامل مع مشكلة انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS المتنامية هذه. إذن سؤالنا الموجه إلى مجلس الإدارة هو، هل يوافق مجلس الإدارة على مشورة SAC الواردة في التوصية SAC113 فيما يخص الحاجة إلى إجراء تحديث مستمر لأدوات الانتهاكات بهدف استيعاب التهديدات الجديدة؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل يدعم مجلس الإدارة هذه المقترحات باعتبارها جزءًا من مراجعة العقود قبل برنامج نطاقات TLD الجديدة المقرر في عام 2026؟

كريس باكريدج

شكراً جزيلاً. أعتقد أن زميلتي سارة سوف تتناول هذا الموضوع.

شكرًا. مايسون، شكرًا لك على السؤال. لقد أردت فقط تذكير أعضاء مجلس الإدارة بالعرض التقديمي الخاص بكم في نوفمبر/تشرين الثاني من عام 2024، بما أن هذا كان منذ مدة طويلة. إذن أعتقد أنه كانت هناك شريحة واحدة قمت بمشاركتها معنا، وبعض أفكار أفضل الممارسات، وأعتقد أنكم تطلقون عليها اسم الأدوات، وكانت القدرة على التصرف ضد الانتهاكات على نطاق كبير، والتصرف ضد نطاقات المحتالين، وبعد ذلك تكون لديكم أفكار تشغيلية مثل تحسين أوقات الاستجابة والتوثيق من أجل مقدمي البلاغات للخطوات التي تم اتخاذها ضد الانتهاكات، وعمليات كشف Whois، إلخ.

وقد أردت فقط في البداية أن أتوجه بالشكر إلى منتدى الاستجابة للحوادث وفرق الأمن CSG لأنهم من المدافعين الأوائل عن هذه القضية وموصلة رفع مستوى الوعي، لأنني أعرف أن أسماء أعضاء مجموعة أصحاب المصلحة التجارية CSG كما أن العلامات التجارية الشهيرة هي أهداف عالية القيمة لانتهاكات نظام أسماء النطاقات. وفي نهاية المطاف، فإنكم هنا من أجل حماية المستهلكين والقطاعات الأخرى في المجتمع قد تحدثت حول هذه المسألة أيضًا. وشكرًا لكم على ذلك. وأود القول بأن الإجابة عن الصورة الكبيرة تتمثل في أن مجلس الإدارة يوافق على انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS أمر غير ثابت، وأن التعامل معه يجب أن يتطور. إذن فيما يخص المجرمين وطرقهم فلن تذهب بعيدًا والجريمة الإلكترونية وانتهاك نظام DNS لن ينتهي بهذه البساطة.

إذن من ضمن الأفكار الموجود أيضًا في الشريحة هي تطوير التعريف الخاص بانتهاك نظام أسماء النطاقات DNS. وأعتقد أن مجلس الإدارة والمنظمة يقران بأن التعريف متاح لدينا يضم الكثير من الأنشطة الضارة في ICANN، لكنه ليس شاملاً ومن ثم هناك متسع أمام المجتمع من أجل تطوير ذلك التعريف طالما أنه يتلاءم ضمن اللانحة الداخلية في ICANN. كما أود أن أضيف بأن الطريقة التي نتعامل بها مع انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS سوف تتطور أيضًا.

وفي الوقت نفسه، يجب أن نقر بما تحقق من تقدم. والآن لدينا تعديلات بخصوص انتهاك نظام DNS ويجري إنفاذها من خلال إدارة الامتثال. إذن الخطوة التالية هو التأكد من الطريق التي تقوم بها إدارة الامتثال بهذا الأمر وما البيانات التي تتوفر لديهم من أجل محاولة قياس تأثير تعديلات محاربة الانتهاكات. وهذا القسم من البيانات ما هو إلا جزء من الأحجية. ونحن بحاجة للنظر في الخبراء الخارجيين من أجل التعرف على تفاصيل

ما يقومون به في انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS وسوف يكن معنا ذلك، ولدينا أشياء تدخل في عملية وضع السياسات، لكن لدينا أيضًا نشاط يحدث خارج ICANN بالتوازي، وهو ما كان مفيدًا حقًا في محاربة انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS حيث إن جميع الأطراف سواء داخل منظومتنا أو خارجها يعملون على هذا الأمر معًا.

حسنًا، هذه النقطة الأولى. وبعد ذلك فيما يخص الأفكار النوعية الخاصة بكم فيما يتعلق بالتوصية SAC113. ولا أعتقد أن من الواقعي أن نتوقع أن مجلس الإدارة، حسنًا، أن نقول بأننا نحبه جميعًا وأننا سوف نتصرف من جانب واحد ونحد الطريقة التي سوف يتعاقدون بها. وأفضل طريقة في حقيقة الأمر للقيام بهذا هو أن نقرر النظر في البيانات والتعرف على مكان وجود الفجوات. وسوف يكون هذا أولاً وبعد ذلك نناقشه هذه الأفكار مع المجتمع. وبالتأكيد، يمكن لمجلس الإدارة أن يكون جزءًا من تلك المناقشات، ويمكننا الانضمام إلى القاعة، ويمكننا المساعدة في التيسير ويمكننا بل ويجب أن نكون على دراية بالفجوات وما يمكننا القيام به معًا. إذن أنا أوصيكم بالمتابعة في مشاركة ما لديكم من أفكار.

ووجهة نظري الشخصية تتمثل في أنه يتوجب علينا مواصلة إجراء هذه المناقشات والقيام بتلك الأشياء التي ذكرتموها في البداية، أعني الأشياء المجدية والتي لا تؤدي إلى مشكلات كبيرة بالنسبة لنموذج أعمال كل واحد، لكننا نعمل معًا على تغيير المشهد العام.

مايسون كول

شكرًا جزيلاً لك، سارة. وأنا أقدر لكم تلك التعقيبات والآراء. واسمحوا لي أن أقدم لكم بعض النقاط ردًا على ذلك. النقطة الأولى وهي أن مجموعة أصحاب المصلحة التجارية CSG، وسوف أشير إلى ذلك في إجابة مجموعة أصحاب المصلحة التجارية على سؤال مجلس الإدارة المقدم إلينا، لكن مجموعة أصحاب المصلحة التجارية لا تسعى لخلق مواجهة التضاد بيننا وبينهم على أي شيء نريد التعاون فيه مع الأطراف المتعاقدة. نحن غير مهتمين بالتناطح والانتقاد، فكلنا في نفس المركب ونحن مهتمون بالتوصل إلى طرق للعمل معًا والتعاون مع الأطراف المتعاقدة.

كما سأوضح لكم أنه كانت هناك فكرة جيدة تمت مشاركتها في إطار ما أعتقد أنه كان عملية فريق المراجعة الثانية لأمن واستقرار ومرونة نظام أسماء النطاقات SSR2، حيث فيما يخص تعريف انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS، يمكن أن يصبح هذا التطور في التعريف

على نطاق المجتمع، ومن الممكن أن يشتمل على المجتمع بالكامل. وأعتقد أنني ليست مطروحة أمامي الآن، لكنني أعتقد أن التوصية التي كانت موجودة يمكن أن تكون مجموعة من قطاعات المجتمع والتي يمكن أن تجتمع دوريًا وتقوم بتحديث تعريف انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS بالتعقيبات والإسهامات المقدمة من المجتمع الكامل ومع خبراء المجتمع ومن لهم باع في أمن نظام أسماء النطاقات DNS. وقد يكون هذا من الأشياء التي قد تتبادي بها مجموعة أصحاب المصلحة التجارية. وأنا أدرك بأن هناك الكثير من المهام الملقة على عاتق الجميع، وأيضًا على عاتق ICANN، لكن من الممكن أن تكون هذه ممارسة مثمرة.

سارة دويتش

نعم، هذه نقطة جيدة. لقد كنا منحصرين في اجتماعات مجلس الإدارة، لكنني أفهم أيضًا بأن منظمة دعم الأسماء العامة GNSO ملتزمة بمراجعة البيانات التي يتم جمعها من العناصر التعاقدية الجديدة لتقرير ما إن كانت هناك تدابير إضافية لازمة من أجل الحد من انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS. ومن ثم، إذا ما كانت هناك أنشطة تجري في منظمة دعم الأسماء العامة GNSO، برجاء عدم التردد في ذكرها، ويمكنكم حتى التحدث حولها الآن إذا ما كنت تعرفون المزيد حول ما يجري هناك أيضًا.

مايسون كول

ليس بتفصيل كبير كما أعتقد أنه يمكننا، لكنني سوف أصغي مرة أخرى لكم لما قلتموه منذ قليل حول التعديلات الحالية التي جرى العمل بها في أبريل/نيسان. هذه بمثابة خطوة أولى جديرة بالاهتمام، ونحن على نفس القدر من الاهتمام بنتائج تلك التعديلات مثلكم، وقد شهدنا بعض البيانات الأولية المشجعة. ولا نريد أن نركن إلى ما حققناه ولا نطمع في المزيد. ونحن نعلم أن الانتهاكات والمخالفات مشكلة متطورة ونحن نتطلع كما ذكرت لكم إلى أدوات إضافية تكون أقل عدوانية قدر الإمكان.

كريس باكريدج

هل من أحد آخر؟ أعني أنني كنت أنوي أن أوضح مرة أخرى وأن أستغل امتياز منسق الجلسة هنا، لأنني أعرف أننا قد أجرينا مناقشات مع زميلي جيم غالفين، الذي لم يتمكن من حضور هذه الجلسة للأسف، لكن أحد النقاط التي أوضحها لي بشكل متسق وبالتأكيد أيضًا

مثل مشروع INFERMAL، والذي قام بالتحليل الاستدلالي للنطاقات المسجلة لأغراض ضارة مؤخرًا. ومجموعة من مناقشات الأروقة خلال الأسبوع الحالي تحولت ليس بالضرورة إلى ذلك، ولكن إلى الاحتياج لدراسات وإلى جمع بيانات حول هذه القضايا.

وأعتقد أننا بدأنا في رؤية هذه الأشياء تطفوا على السطح وبدء النظر فيها على اعتبار أنه من الأشياء الإيجابية حقًا. نعم، بالتأكيد أتذكر جيدًا العرض التقديمي في نوفمبر/تشرين الثاني، وقد كان من الإسهامات الإيجابية والعملية للغاية في النقاش. فشكرًا لكم مرة أخرى على ذلك.

هل هناك أية تعليقات أخرى قبل أن ننتقل إلى موضوع آخر؟ مرة أخرى، ربما قبل أن يحل الوقت، ولكن الانتقال إلى السؤال المقدم من مجلس الإدارة إلى مجموعة أصحاب المصلحة التجارية. وقد كان حول كيفية التعاون والعمل مع الحكومات من أجل التشجيع على إنشاء السياسات العامة مع الفهم والوعي بسياسة ICANN ونموذج أصحاب المصلحة المتعددين في ICANN؟

إذن فهذا سؤال دأبنا على طرحه على عدد من الدوائر، ونحن ندرك بالتأكيد أنه متواز ومتداخل إلى حد كبير مع السؤال السابق حول توجيه أمن الشبكات والمعلومات NIS2 المقدم من دائرة الملكية الفكرية، حيث إن هذا يمثل مثالاً نوعيًا وخاصًا للغاية حول السياسة العامة التي يجري إنشاؤها، مع حدود في الطرق التي يمكننا بها مناقشة سياسة ICANN ونموذج أصحاب المصلحة المتعددين في ICANN. إذن أعتقد أن هذا بالتأكيد ناحية من النواحي التي يركز عليها مجلس الإدارة وعلى دراية بها وهو النظر في تقليل المخاطر والحد من أي نوع من الضرر المحتمل على نموذج أصحاب المصلحة المتعددين. وسوف نكون أكثر حرصًا على الاستماع إلى وجهات نظر مجموعة أصحاب المصلحة التجارية حول هذه النقطة.

حسنًا. شكرًا لك، كريس. سوف أتناول الجزء الأولي من هذه المناقشة مع بيان سوف أشير إليه إن شئت. إذن قد يستغرق مني هذا الأمر دقيقة من أجل استعراضه، لكن مجموعة أصحاب المصلحة التجارية CSG قد عملت بحرص على ذلك وأنا أريد أن أمثل جميع الدوائر التابعة لنا بدقة. فاسمحوا لي أن أبدأ بالحديث حول المادة 2 من اللائحة الداخلية،

مايسون كول

والتي تقول بأن ICANN سوف تواصل أغراضها العامة والخيرية المتمثلة في الحد من أعباء الحكومة وتعزيز المصلحة العامة العالمية في الاستقرار التشغيلي للإنترنت.

إذن في الوقت الحالي، فإننا نتحدث حول الحد من تأثير الحكومات. ولكن على اعتبار أن هذا هو السياق، فإن الإجابة عن سؤال مجلس الإدارة المقدم إلى مجموعة أصحاب المصلحة التجارية قد يكون بالفعل إلى حد ما ذاتي الدليل، لكن اسمحو لنا أن نعرض المنظور الخاص بنا، والذي قد يكون مختلفًا إلى حد ما عن ما قد سمعتموه اليوم من القطاعات الأخرى من المجتمع.

والإجابة كما نراها، تتمثل في أنه في حال رأت الحكومات أن ICANN أو أي هيئة حوكمة مماثلة لـ ICANN لا تحقق مهمتنا بالكامل، وعلى وجه الخصوص على مدار فترة زمنية مطولة، فسوف يقوموا بالتشريع حولها. هذا هو الحال، بصرف النظر عن طبيعة التأكيدات التي تعرضها المنظمة أو من غيرها داخل المجتمع قد يخبروا به الحكومات. فالحكومات تقوم بوضع التشريعات. فهذا هو عملهم. وهذا ما يقومون به عندما يدرك وجود مشكلة بالنسبة لجمهور الناخبين لديهم أو أن هناك فراغ يجب ملؤه.

وقد تقع ICANN جميع تقديرات النظر والدراسة من جانبهم. البعض قد يعرف بعض المعلومات حول ICANN، والبعض الآخر قد لا يعرف ذلك، لكن البعض يعلم. وما يهمنا في ذلك هو ما يكون من مجموعة أصحاب المصلحة التجارية، وما قد تشهدونه بالفعل، وهو أن هناك تصدعات محتملة في النظام بسبب وجود إحباط وخيبة أمل من وجود عدم توازن في النتائج في نموذج أصحاب المصلحة المتعددين. وفي بعض الأحيان يؤدي ذلك إلى نشاط على المستوى الحكومي. إذن، سوف أوضح على أقل تقدير منظمة واحدة مشاركة قالت بأنها أحبطت بما رأته من ساعات لم تكن مثمرة داخل مجال ICANN في بيان سوف يلاحقون ويطالبون بتصحيحات وتعديلات من خلال التشريعات في المحاكم. وهذه مشكلة.

فلديكم البعض في المجتمع يتشاورون مع الحكومات بمختلف الصفات على سبيل التحوط ضد ICANN في الإجراءات التي تقلقهم. إذن قد لا يكون هذا الأمر مفاجئًا، أو قد يأتي على حين غرة، لأن المناقشة حول ICANN وتفاعلاتها مع الحكومات أمر جديد نسبيًا، إلا أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومات ليست جديدة على وجه الخصوص. فقد كان هذا جاريًا منذ عامين إلى الآن. ومن ثم، فإن نتيجة ذلك حتى على سبيل العلاقات الجماعية

فهو محفوظ داخل ICANN، وفقاً لما ذكرته لكم من قبل، فنحن معرضون لخطر السقوط في عقلية الاستقطاب "نحن مقابل هم". واسمحوا لي أن أكون واضحاً للغاية، فيما يخص مجموعة أصحاب المصلحة التجارية CSG وعدم السعي، وفي حقيقة الأمر فإننا نرفض تلك العقلية.

وكما قلت لكم، فإننا جميعاً في هذا الأمر معاً. ويجب أن نتعاون بدلاً من أن نتنافس. وهذه هي الطريقة التي ننوي أن نمضي بها داخل نموذج ICANN. إذن، كيف تبعدون الحكومات عن التشريع حولكم؟ ومن المنظور الخاص بنا، الأمر يتمثل في إنجاز مهمتكم بالكامل، والمشاركة مع الحكومات بطريقة استباقية بحيث يفهمون ما يقدر نموذج أصحاب المصلحة المتعددين على فعله، وأن يكونوا أكثر شمولاً في مشاوراتهم واجتماعاتهم مع المجتمع.

ومن ثم أتمنى ألا تمانعوا في الحصول على تلك التعقيبات والآراء الصريحة. فنحن نقدر الفرصة المتاحة لمشاركة أفكارنا في هذا الأمر وهذا سؤال جيد للغاية وطرحه على مجموعة أصحاب المصلحة التجارية. ولكم جزيل الشكر.

كريس باكريدج

حسنًا. شكرًا جزيلًا. وما هو صريح مرحب به للغاية كما هو الحال بالنسبة للمقترحات العملية التي توصلنا إليها، وهو ما أقول لكم أننا كنا نتوقعها من مجموعة أصحاب المصلحة التجارية. فشكرًا لكم مرة أخرى على ذلك. نتطلع إلى الزملاء هنا إن كان هناك من يريد الرد. كريس تشابمان، تفضل.

كريس تشابمان

هذه مشاركة واقعية ومؤلمة للغاية كما أنها مفيدة للغاية. وأود فقط أن أعطيكم ثقة بأننا على دراية كبيرة بهذا الأمر والوعي بالأمر ما هو إلا نقطة بداية. أحد الجوانب العديدة أو أحد الجوانب الحيوية في الخطة الاستراتيجية الجديدة هو الإدراك الحازم للغاية بالهدف الاستراتيجي. الأول هو تطوير وتعزيز نموذج أصحاب المصلحة المتعددين في ICANN لدعم نموذج حوكمة الإنترنت الشامل فيها. وثانيًا تعزيز التميز المؤسسي وهما مرتبطان في هذا السياق. وقد تحدث الرئيس حول تعزيز شرعية مؤسسة أكثر. وأعتقد أن هذا الأمر يقع في المنتصف مما تسعون إليه.

إذن أنا ممتن للغاية لهذه المشاركة. وأود فقط أن أعطيكم ثقة بأننا على دراية كبيرة بهذا الأمر. الأمر الوحيد الذي أريد استقراؤه هو المكان الذي-- وبسبب أنني تأخرت عن الحف وشاركت على مدار عامين ونصف العام، فأبني أنظر إليه نظرة المطلع الجديد عليه. وقد كنا نتحدث حول المراجعات والتوقف الذي وقعنا فيه وجميع هذه الأشياء. ومن ثم هناك العديد من الأمثلة التي لا نقوم فيها بهذا الأمر بالسرعة والحيوية والتعزيز والتطورات التي نريد القيام بهذا لها. لكن أين ترون أننا نفتقر إلى تنفيذ المهمة؟ لأن هذا من المآخذ المختلفة إلى حد ما، وسوف أكون مهتمًا بالحصول على إجابة عن ذلك.

مايسون كول

شكرًا على السؤال. يسرني الإجابة عليه. وأود أن أحيل الأمر إلى الزملاء، لأنني قد تحدثت كثيرًا هنا، ولكن هل هناك شخص آخر يود أن يتحدث أولاً؟ وأريد أن أكون حذرًا في هذه الإجابة. وأنا لا أؤمن بالضرورة بأن ICANN تفشل في تحقيق مهمتها الأوسع. إنني منشغل من أن هناك عدم تتوازن في النتائج في نموذج ICANN. وهذه النقطة لا يمكنني الإشارة إليها كثيرًا، باستثناء التعديلات التي تجرى على العقود وتم تفعيلها في أبريل/نيسان، والتي كانت لمجموعة أصحاب المصلحة التجارية CSG القدرة على الدفع بها عبر النموذج على مدار السنوات العديدة الماضية. وهذا قد يكون محبطًا. إذن هذا مرة أخرى إجابة صريحة للغاية على بيانك. وأتمنى ألا تكون صراحتنا مزعجة لكم.

كريس باكريدج

شكرًا لك، كريس. شكرًا لك، مايسون. هل هناك أية تعليقات أو تأملات في هذا الأمر؟ أعني أنني أعتقد أن هذه قضية واسعة نسبيًا. أعني بالتأكيد أننا نشير فقط إلى تعليقاتكم الآن وحسب، مايسون، أنا أفهم بالتأكيد ما لديكم من إحباط، لكنني أسلط الضوء بالتساوي على أن هذا إنجاز كبير. وأعتقد أن تلك التعديلات، أي شيء نحن ما زلنا نناقشه، ما يزال متطورًا، لكن ينظر إليه على أنه موطئ قدم هام في التعامل مع تلك القضية. سارة، تفضلي رجاءً.

سارة دويتش

وأعتقد أنني سوف أشير إلى فئتين من المخاطر. واحدة للنشاط الذي يؤثر على ICANN، لكنه خارج اختصاصها. وتلك الاستراتيجية تتمثل في أن نظل على علم ودراية. وليس

هناك كم كبير يمكن لـ ICANN القيام به، لكن يمكنها تقديم المعلومات ويمكنها العمل مع صناع السياسات. لكن بالنسبة لي، فإن القضية الأكبر هي الحكومات التي تقرر التصرف حيال قضايا هي من صميم اختصاص ICANN، لكنها لا ترضي أيًا منها بسبب أن هناك شيء لا يحدث أو أنه لا يحدث بالسرعة الكافية. ومن ثم، فإن مسألة انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS هي مسألة جيدة في جعلنا نضمن أننا على دراية بها وتوضح بأنه يجب التعامل معها.

فيليب فوكوارت

شكرًا. فيليب فوكوارت. أود فقط التعليق على ملاحظة كريس، أعتقد أنه يمكننا التفريق بين المصادقية المؤسسية، وهي شيء واحد، وما كانت سارة تلمح له وما تحدثت حوله مايسون، وهي تلك النواحي التي يتوقع من ICANN أن تنفذ أعمالها فيها. وأعتقد أن الخطر الرئيسي إن جاز لنا القول، بالنظر على وجه الخصوص إلى ما حدث على مدار الأسابيع القليلة الماضية، لكنني أعتقد بالتأكيد أن الأخير كان مستمرًا ربما على مدار عدة سنوات إلى الآن.

وربما يكون هذا بالنسبة على الأقل هو الخطر الرئيسي. أنا لست متأكدًا من أن الحكومات سوف تكون مضاعفة في السلبية، لكن التشريع في تلك الجوانب، ومن منظور مؤسسي خالص، كانت ICANN أقوى. سوف تساعد في الأمر، لكنها ليست الشفاء الكامل. وأعتقد أن العلاج الشافي هو تنفيذ البنود التي يتوقع أن تنفذها ICANN. على سبيل المثال، أن تتناول انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS على سبيل المثال.

جون ماكيلوين

شكرًا. أنا جون ماكيلوين للعلم وإثبات ذلك في محضر الجلسة. كما أود أن أضيف بأنني أعتقد أن هناك بعض القوانين غير المستهدفة بالضرورة أو الموجهة إلى إفشال سياسة ICANN. إذن على سبيل المثال، فيما يتعلق بقانون حماية البيانات العامة GDPR، وأنا لست محاميًا من أوروبا، لكنني أعتقد أنه كان موجهًا من أجل التعامل مع قانون الخصوصية بشكل عام وتصادف أن يكون له تأثير على الوصول إلى بيانات التسجيل. إذن هذا في جزء منه، ربما يتناول إلى حد ما هذا السؤال المطروح أمامي، المكون الخاص بالتعليم.

لكنني أعتقد أيضًا أن هناك مكون خاص بقدرة المجتمع، بالنسبة لعملية صنع السياسات في أن تعمل بشكل أسرع.

ويتعين أن نكون يقظين للغاية بحيث نعمل بشكل أسرع من الحكومات عندما نحدد مشكلة ما، وبحيث لا تتجاوزنا الحكومات، والتي نعرف جميعًا أنها بطيئة، وثقيلة ومتعمدة. إذن هذا من الأشياء الهامة فهل هو النظر في كيفية تحديدنا لهذه المشكلات في القريب؟ وكيف يمكننا التصرف حيالها بمزيد من السرعة والكفاءة؟ وكيف يمكننا تجاوز بعض العوائق أما السياسة وألا نتعثر في الطريق؟ شكرًا.

شكرًا لك، جون. أنا أعلم أن مايسون لديه تعليق. وكنت أنوي فقط أن أقول، أعتقد أن الأسباب القليلة الماضية كانت مليئة بالتوجيهات في مدى السرعة التي يمكن للحكومات أن تتحرك بها عندما يكون لديها الحافز، لكن تفضل مايسون.

كريس باكريدج

هل يمانع مجلس الإدارة لو حولنا السؤال قليلاً وطلبنا من مجلس الإدارة أو من كيرتس، ما الذي يراه مجلس الإدارة وفريق القيادة أنه يجب على ICANN القيام به من أجل المشاركة بشكل أفضل مع الحكومات من أجل منع وضع تشريعات حول النموذج؟

مايسون كول

إذا كانت لدي الصلاحية، فإن لدي قائمة طويلة نسبية بالأشياء التي يجب طرحها، لكن أعتقد أنني قلت هذا في واحدة من الجلسات الأخرى اليوم. أعني أنني أعتقد أن من الضروري بالنسبة لي، أعني أنني سوف أتناول النقطة التي أثّرت، لكن أود أيضًا أن ألاحظ أن الكثير من هذا التشريع ليس مقتصرًا على نظام أسماء النطاقات DNS. أعني أن هذا أيضًا ليس مقتصرًا أيضًا على نظام أسماء النطاقات DNS. ويتصادف أن يكون لهذا تأثيرات بحثية في ذلك. ولهذا نوع آخر من الأشياء الأخرى حول هذه أيضًا، أعني الكثير من تحديد النطاقات.

كورتيس ليندكفيست

وأعتقد أن أفضل شيء يمكننا القيام به هو أن نشرح في حقيقة الأمر الهيكل الأساسي الرئيسي وقوالب البناء، كيفية عمل ذلك وماهية البنية التحتية مع إعادة التأكيد على ذلك

بحيث لا يتم التشريعات التي سيكون لها تأثير، وأنا لن أطلق عليها اسم التأثيرات الثانوية بسبب عدم وجود تأثيرات ثانوية، مع الاستمرار في العمل مع الحكومات. أعتقد أن المشكلات التي لدينا هنا هي أن الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة قد تكون بسيطة لأنها من الاقتصادات العملاقة للغاية، ولديها وعي كبير للغاية بالتشريعات، ولكن القيام بذلك على نطاق عالمي هو إنجاز استثنائي.

إذن هناك أيضًا تدرج في هذا، لكنني أعتقد أنه في مستوى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وبعض الاقتصادات الأكبر، فإننا نعمل معهم ونشاركهم ونحاول جعلهم يفهمون ماهية المبادئ التأسيسية لإنترنت عامل وكيف يحقق ذلك قيمة لنا. وفي نهاية اليوم، هناك دول ذات سيادة -مزحتي في البداية- هذا هو تواصلنا حتى الآن. لكننا نحاول القيام بذلك العمل ونواصل القيام بذلك كل يوم. وهذا ما نواصل العمل عليه. وحتى مع توجيه أمن الشبكات والمعلومات NIS2، فقد أجرينا الكثير من المناقشات مع الاتحاد الأوروبي حول ماهية عواقب ذلك في حقيقة الأمر.

وأعتقد أننا لا ننفك ننسى أننا أجرينا البعض في حقيقة الأمر، ولكن ليست ICANN فحسب بالضرورة، لكن المجتمع الأوروبي أيضًا نجح في حقيقة الأمر في تغيير جزء من مقترح توجيه أمن الشبكات والمعلومات NIS2 في الواقع. إذن فقد لقينا قصص نجاح أيضًا في هذا. وسوف يكون من السهل للغاية أن ننظر ولا نفهم وجود الإخفاقات، لكن هناك بالفعل بعض قصص النجاح في ذلك أيضًا.

كريس باكريدج

شكرًا جزيلاً. كما ذكرت لكم، فقد طرحنا هذا السؤال من بضعة مجموعات مختلفة. وأعتقد أن هناك شيء واحد يمكننا التوصل إليه في ذلك، وأعتقد أن تربيتي حددت ذلك في واحدة من الجلسات المبكرة هو الموضوعات الناشئة. وأعتقد أن هناك شيء واحد رأيته بارزًا هو ضرورة إخبار قصتنا لكي نكون واضحين ومتواصلين فيما يخص سبب اتخاذ القرارات أو الطريقة التي اتخذت بها القرارات.

وقد ذكرنا أشياء مثل قائمة فحص إطار عمل المصلحة العامة العالمية باعتباره طريقة للقيام بذلك وإجراء نسخ احتياطية بشكل ما من القرارات التي نتخذها. ومن ثم، أعتقد أننا نتحدث حول قوة المؤسسة، وشرعية المؤسسة وقراراتها، فهذا من الأشياء التي تعود بالنفع على تلك المناقشة بشكل كبير أيضًا. كيرتس، تفضل.

كورنيس ليندكفيست

وسوف أضيف شيئاً. أعتقد أن جون قد بدأ في طرح نقطة رائعة حقاً. ولا أعتقد أنه يجب أن نفوت هذه المناقشة عندما تحدث حول توجيه أمن الشبكات والمعلومات NIS2 وهو أنني أيضاً لست محامياً أوروبياً، ولكنني لست محامياً على الإطلاق. لكن توجيه أمن الشبكات والمعلومات NIS2 عبارة عن إطار عمل. وفي حين يمكننا التأثير والقيام بالعمل في مستوى الاتحاد الأوروبي لصياغة مبادئ توجيه أمن الشبكات والمعلومات NIS2، فسوف تقوم كل دولة ذات سيادة بتفسيره.

إذن هناك نشاط ثانوي يجب أن يمضي لأننا لا نعرف كيف نقرر تفسير ذلك، وهو ما يؤدي إلى إنشاء المزيد من الخيارات والمزيد من العمل الذي يجب تنفيذه. وهذا من الأشياء التي يجب علينا أن نستعرضها عندئذ مع متابعتها أيضاً. إذن هناك الكثير من الأعمال التي يجب الانتهاء منها في هذه الناحية، لكن الأمر لا يتعلق فقط بالمبادئ بالضرورة.

كريس باكريدج

فشكراً للجميع على تلك المناقشة. فهي تأتي بنا إلى ختام الأسئلة التي أعددناها من أجل الطرح والمناقشة هنا. لكن أماناً ما يقرب من 15 دقيقة متبقية في هذا الوقت المتاح. وسؤال أيضاً كنا نطرحه على عدد من الدوائر الأخرى فيما يتعلق بعملية المراجعات الجارية. وقد قدمت لكم بعض المعلومات والأخبار الأولية للزملاء في مجموعة أصحاب المصلحة التجارية صباح اليوم بأن هذا الأمر قد يأتي.

وأنا متأكد من أن آخرين قد سمعوا بعض المناقشات التي أجريناها بالفعل حول النتائج المقدمة من المراجعة الثالثة للشفافية والمساءلة، وأعمال التطوير المستمرة الجارية فيما يخص المراجعة الشمولية التجريبية والأسئلة المتعلقة بالمراجعة الرابعة للشفافية والمساءلة. إننا نعرب عن بالغ تقديرنا وامتناننا تماماً في مجلس الإدارة لأي تعقيبات أو إسهامات قد تكون لدى مجموعة أصحاب المصلحة التجارية حول ذلك الموضوع. ونود أن نقوم بإلقاء ذلك إليكم، إذا كان لديكم أي رد.

مايسون كول

اسمحوا لي أن أحيل الأمر إلى الزملاء أولاً، إذا كان هناك من يريد الرد. حسناً. حسناً، سوف يبدأ مايسون الأمر مرة أخرى. إذن فقد أجرينا محادثة صباح اليوم حول الأمر،

وأعتقد من منظور دائرة الأعمال، أنكم ترون أن هناك رقم واحد المراجعات المفوضة، فهي ضرورية، وهي جزء صحي في عمل أي منظمة. ما ترونه في بيئة ICANN الآن هو عدد من وظائف المراجعة التي يبدو أنها متشابهة.

فمعكم فريق مراجعة المساءلة والشفافية ATRT، ولديكم المراجعة الشاملة، ولديكم برنامج المراجعة الشاملة التجريبية، ولديكم العديد من الأشياء المتنافسة من حيث الوقت، وقائمة كاملة للغاية في ICANN. ولدينا نطاقات gTLD جديدة قادمة، ولدينا الأعمال الاعتيادية لـ ICANN جارية، ولدينا بيئة الحكومات مثلما تحدثنا حول ذلك للتو. ولا أدري إن كان لدينا إجابة مصاغة بالكامل على سؤالك، رغم ذلك، باستثناء القول بأن هذا قسم كبير يصعب تناوله دفعة واحدة، وهي عبارة عن وظيفة ضرورية يجب أن تتم.

وربما كان من الواجب أن تكون هناك طريقة أكثر كفاءة في التعامل مع الأمر، وأنا لست متأكدًا مما يبدو عليه ذلك، لكننا مهتمون بإجراء مناقشة صحية حول كيفية الخروج مما وصلت إليه ICANN اليوم عن طريق عملية مراجعة تعكس النتائج الصحية للمنظمة، وبعد ذلك إلى ICANN ذات صياغة جديدة تكون لها القدرة على الحركة الأكثر سرعة، وأن تكون أكثر تأكيدًا وأكثر توازنًا في نتائجها. ومن ثم أعتقد أن هذا هو المكان الذي تأتي منه دائرة الأعمال في هذا الأمر. وأنا أحيل الكلمة إلى الزملاء رغم ذلك، في مجموعة أصحاب المصلحة التجارية من أجل الحصول على تعليقاتهم وآرائهم.

جون ماكيلوين

إذن فقد ناقشت دائرة الملكية الفكرية هذا الأمر سريعًا في جلستنا المفتوحة، والنتيجة التي كنا نتوصل إليها أنها ذات أهمية في البداية لعدد من المحامين، من أجل الامتثال للقوانين. أعني أن هذا ليس سوى حوكمة أساسية وجيدة للغاية لمجلس الإدارة. ولكن ثانيًا، في حال كان هناك نوع محدد من المراجعات في اللائحة الداخلية وكان مخطط لها، فيجب ألا ندخر جهدًا في ذلك. ويجب أن نفعل ما قلناه ويجب أن نقوم بذلك لإبداء ذلك النوع من المساءلة.

وبهذا القول، فإن المجتمع حاضر هنا من أجل تقديم المساعدة. ما المشكلة في ذلك، هو كما أفهم، معضلة البيض أم الدجاجة كل المراجعات المختلفة؟ وهل يمكننا القيام ببعض أعمال التخلي التي تتخلص من الأعمال المتكررة والتوصل إلى نتيجة فيما يخص ما يجب القيام به أولاً؟ ولكن في نهاية المطاف، وفي المناقشات التي نجرها، فإننا لم نفكر أنه يجب

أن نقرر القيام بمراجعة خفيفة. ويجب أن نقوم بما وعدنا أن نقوم به للمجتمع وفي حقيقة الأمر للعالم. شكرًا.

فيليب فوكوارت

شكرًا. فيليب فوكوارت. نود فقط أن نضيف لما تم قوله، وهو ما لا يسعني إلى الموافقة عليه، فقد ناقشنا ذلك داخل دائرة مزودي خدمات الإنترنت والاتصال ISPCP. وما تأملناه هو ما يتعلق بهذه المسارات المتوازية ووضعها في الاعتبار وجوانب الاعتمادية والتبعية والتدخلات، إلخ، وأعباء العمل فإننا نميل إلى تفضيل الحصول على هدف. وقد كنا نتوقع بأن يتم تحديد ذلك الهدف من خلال أسلوب ما أساسي. وربما كانت المراجعة الشمولية التجريبية PHR واحدة منها.

وهناك قدر من الإحباط في أن هذا قد لا يكون في موقع يؤهله للقيام بذلك. لكن كان من وجهة نظرنا أنه يجب علينا تعريف ذلك الهيكل الأساسي أولاً، وأن نراعي بأن هناك أشياء كانت مؤجلة، مثل مراجعة منظمة دعم الأسماء العامة GNSO، لذلك السبب. لأنه كان هناك إحساس بأنه بالنظر إلى جوانب الاعتمادية والتبعية لتلك المراجعة، يجب أن نفكر أولاً في ذلك السياق الأوسع. شكرًا.

تريبتى سينها

إذن في البداية، أشكركم جزيل الشكر على هذه المساهمة. ونحن نجد أنفسنا في نقطة شعبة للغاية، وهي أن لدينا المراجعة الثالثة للشفافية والمساءلة ATRT3 التي قمنا بها، والتي كان بها بعض النتائج، وكانت إحداها مراجعة شمولية، وتطوير مستمر. وعندما تضعون جميع المراجعات معًا، فإنني أعتقد أنه ربما كانت ناك 163 توصية، والبعض منها تم تنفيذه، والبعض منها لم يتم تنفيذه. وهناك مازق عندما يتطرق الأمر إلى المراجعة الشمولية التجريبية والارتباك فيما يخص كيفية تفسير ذلك، والآخر. وليس هذا بالموقف الجيد الذي نجد فيه أنفسنا.

كما أن لدينا التزامات حسب اللائحة الداخلية تجاه المساءلة والشفافية، ونحن نريد القيام بالشيء الصواب بتلك الالتزامات. إذن فإن مجلس الإدارة يسأل، هل هذا وقت مناسب من أجل النظر في حالة المراجعات وإعادة ابتكارها بحيث تكون هادفة أكثر، فهم يقومون بما

يفترض بهم القيام به، وهو جعلنا مسائلين عن المساءلة والشفافية. ولا يغيب عنا أن نقول بأن المجتمع محمل بالأعباء. ونحن ندرك ذلك.

ومن ثم كان علينا أن نحل هذه المشكلة بحيث نواصل ما لدينا من إيمان بالتزاماتنا حسب اللائحة الداخلية. ومن ثم فقد كنا ننشد فقط الحصول على التعقيبات والآراء حول كيفية الخروج من هذا المأزق. فنحن في حالة توقف تام. ويجب علينا أن نخرج منه. وكل ما نطلب الحصول عليه هو التعليقات والآراء. ولكم جزيل الشكر.

كريس باكريدج

حسنًا. شكرًا لك، ترييتي. وشكرًا لكم كما قلتم، وجزيل الشكر إلى دائرة الأعمال على كل تلك التعقيبات والآراء. أعتقد أننا قد حصلنا في مجلس الإدارة على قدر كبير من التعقيبات والآراء المفيدة والهامة للغاية حول هذا الموضوع. وأنا أعتذر منكم بسبب الظهور معكم فجأة في اللحظة الأخيرة، لكنني أقدر للغاية القدرة على التحديث مع مجموعتكم والتوصل إلى بعض المواقف وبعض الاستفادة والأفكار الإضافية لمجلس الإدارة بذلك المعنى.

بقي لدينا 10 دقائق، لكنني أعتقد أنه ربما قمنا بتغطية الموضوعات التي أردنا مناقشتها هنا، وننظر حولنا تحسبًا لأن تكون هناك أية أعمال أخرى لدى المشاركين. لكنني أعتقد في نهاية هذا اليوم، وبعد العديد من المناقشات المطولة، فربما نكون جميعًا سعداء بأن يكون معنا 10 دقائق مرة أخرى مخصصة من أجل النوم أو الفعاليات الاجتماعية. نعم، جزيل الشكر إلى دائرة الأعمال وسوف نختم هذه الفعالية رسميًا. معذرة. عفوًا مايسون.

مايسون كول

نعم. أردت فقط أن أقول لكريس وترييتي وكيرتس وإلى زملائي في مجلس الإدارة شكرًا لكم على هذه الفرصة في التعامل والتواصل. لقد كانت جلسة مفيدة للغاية وأمل أن تكونوا قد حققتم قيمة منها. شكرًا على إتاحة الفرصة. شكرًا جزيلًا.

شكرًا.

كريس باكريدج

[نهاية التدوين النصي]